



**يوسف فينيانوس**  
مسيحي يلاحقه القضاء  
لدوره في فساد حزب الله

12 ص



**محكمة الحريري:**  
600 مليون دولار؛ 400 موظف؛ مدان واحد

2 ص



**سيناريو العجز**  
يهدد رواتب الموظفين  
في الكويت

3 ص

# العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2020/12/12

27 ربيع الثاني 1442

السنة 43 العدد 11909

Saturday 12/12/2020

43rd Year, Issue 11909



## مسقط ترسل أولى الإشارات عن استعدادها للتطبيع

وبعد الزيارة، وصف نتنياهو المحادثات مع السلطان قابوس قائلاً "كانت مهمة لدولة إسرائيل وأمنها". كما قال إن السلطان قابوس أقر له بأن "شركة الطيران الإسرائيلية 'إل عال' تستطيع التحليق فوق الأراضي العمانية".

وأشار رئيس الوزراء الإسرائيلي في تصريحات لاحقة إلى أن بلاده قررت البحث عن السلام بشكل مباشر مع الدول العربية دون رهنة بتقديم المفاوضات مع الفلسطينيين. وقال "عندما التقى زعماء عربا يقولون لي لدينا مصالح أمنية واقتصادية ونريد أيضا أن نتمتع بثمار التقدم ومن الآن فصاعدا لن نضع تطبيعنا مع دولة إسرائيل رهينة بيد نزوات الفلسطينيين".

وإن لم تعلن سلطنة عمان آنذاك عن التطبيع مع إسرائيل، فإن موقفها اتسم بالعقلانية والهدوء في تناول هذا الملف حين اعتبرت أن وجود إسرائيل أمر مسلم به. وقال وزير الخارجية السابق يوسف بن علوي إن "إسرائيل دولة موجودة بالمنطقة ونحن جميعا نذكر هذا".

وقابلت وسائل الإعلام العمانية بيروود تصريحات للمفتي العماني أحمد بن حمد الخليلي، حذر فيها من التطبيع، ووصف فيها الاتفاقيات الجديدة بالظاهرة السلبية وبـ"التوود للعدو". كما حذر من "المساومة على المسجد الأقصى". وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين قد زار السلطنة في عام 1994، وفي عام 1996 وقع الجانبان اتفاقية لفتح مكاتب تمثيلية تجارية. وفي أكتوبر 2000، بعد أسابيع من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أغلقت عمان هذه المكاتب.

وفي أغسطس الماضي، أعلنت سلطنة عمان تأييد اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل. وأشار بيان من وزارة الخارجية العمانية إلى "تأييد السلطنة قرار الإمارات بشأن العلاقات مع إسرائيل، وفي إطار الإعلان التاريخي المشترك بينها والولايات المتحدة وإسرائيل"، وذلك بعد إعلان ترامب عن رعايته للاتفاق، وحضوره مراسم التوقيع. وتكرار البيان رغبة السلطنة "في أن يسهم ذلك القرار في تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط، بما يخدم تطلعات شعوب المنطقة في استدامة دعائم الأمن والاستقرار".

مسقط - رحبت سلطنة عُمان بإعلان المغرب عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأنها تأمل أن تعزز هذه الخطوة مساعي السلام في الشرق الأوسط، والتي سبق أن أشارت مسقط عن استعدادها للتطبيع، وأن تكون ضمن قائمة الدول المعنية بإقامة اتفاقيات مع إسرائيل، والتي سبق أن أشار إليها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وتوقع أن يتزايد عددها قبل نهاية مدته الرئاسية في يناير المقبل.

وأشاد بيان لوزارة الخارجية العمانية بما أعلنه العاهل المغربي الملك محمد السادس في اتصاله الهاتفية بالرئيس الأميركي والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقال البيان إن سلطنة عمان "تأمل أن يعزز ذلك من مساعي وجهود تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط".

وفي السابق، أشار مسؤولون أميركيون وإسرائيليون إلى أن عمان يمكن أن تكون مرشحا آخر محتملا لتطبيع العلاقات، ولم تتحدث السلطنة عن احتمالات التطبيع. ويرى مراقبون أن الخطوة المغربية ستكون نقطة فاصلة في مسالة التطبيع، لأن المغرب بعيد عن الحساسيات الإقليمية ولن يتهمه الفلسطينيون ولا قياداتهم بشيء، ومواقفه في دعم قضية القدس معروفة للجميع.

وأشاروا إلى أن الأمر سيصبح دولا مثل سلطنة عمان على الإقدام على التطبيع، وخصوصا أن العهد الجديد بقيادة السلطان هيثم بن طارق يستعد لإعادة النظر بشكل شامل في سياسات البلد الخارجية بما يتوافق مع تغيرات كبيرة تحدث على كل المجالات في المنطقة والعالم.

ولن تجد القيادة الجديدة حرجا في اتخاذ خطوة شبيهة بالخطوة المغربية والانفتاح على إسرائيل في ظل المناخ الإقليمي الحالي بعد الاتفاقيات التي عقدها كل من الإمارات والبحرين والسودان. كما أن السلطان الراحل قابوس بن سعيد قد فتح الباب في أكثر من مناسبة للتعامل الإيجابي مع إسرائيل، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من بين آخر الزعماء العالميين الذين التقوا السلطان قابوس قبل رحيله، مما يشير إلى الأهمية التي كان يوليها السلطان الراحل للعلاقة مع إسرائيل.

## يوم العقوبات: أوروبا وأميركا تتوعدان أردوغان ونظامه

الرئيس التركي يراهن على «أصدقاء» يفشلون القرارات الأوروبية من الداخل



### الحزم مطلوب تجاه تركيا

كيانات، كما تطال القطاع المالي، وما يتعلق بالقروض المتأخرة من مؤسسات أميركية أو دولية، وكذلك المعاملات في مجال تبادل السلع وقطاع العقارات. وتشمل تسليط عقوبات على مسؤولين تنفيذيين في الشركات المعنية بالعقوبات، وكذلك رفض منح تأشيرات سفر لموظفي هذه الشركات.

واعتبر أردوغان أن استخدام واشنطن قانون "كاسا" ضد بلاده إساءة إلى شريك هام في الناتو. وأضاف "سنرى التوجهات الجديدة في الولايات المتحدة بشكل أفضل عقب تسليم السلطة وسنترقب قبل تقييم الأمور". وكانت لقرار تركيا شراء منظومة أس - 400 تكلفة مباشرة، فقد تم طرد البلاد بشكل أساسي من برنامج مقاربات أف - 35 الذي تقوده الولايات المتحدة. ويسود التوتر العلاقة بين واشنطن وأنقرة بسبب عدد من المشاكل التي تتجاوز قرار تركيا شراء معدات عسكرية متطورة من روسيا. ويختلف البلدان أيضا حول دعم الولايات المتحدة للمسلحين الأكراد السوريين الذين يعتبرهم تركيا "إرهابيين". كما تختلف تركيا أيضا مع الولايات المتحدة في صراعها مع قبرص واليونان حول الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط.

انظمة دفاع جوي روسية، وهي عضو في مجموعة العشرين لكنها تستضيف حماس". واعتبر الكاتب أن أردوغان قد خلع إلى أن "تنشر القوة الصلبة في الخارج الناعمة الضعيفة للأوروبيين، من سوريا إلى ليبيا"، مشيرا إلى أن الرئيس التركي عازم على "الوحدة العمالية الجديدة. إنه يطالب بحجر إيجيه وشرق البحر المتوسط وثرواته الغازية".

لكن الأمر قد يكون مختلفا مع واشنطن، التي لم تقبل لجوء أردوغان إلى روسيا لشراء منظومة صواريخ بدلا من منظومة صواريخ متقدمة لدى الناتو، وقد أصبح الموقف الأميركي أكثر تشددا عند استلام الرئيس المنتخب جو بايدن مهامه الشهر القادم. وأجاز مجلس الشيوخ الأميركي، الجمعة، بشكل نهائي مشروع قانون التمويل الدفاعي الذي يتضمن عقوبات على تركيا. ويتضمن المشروع فرض عقوبات على تركيا على خلفية اقتنائها منظومة الصواريخ الروسية أس - 400. وتستهدف العقوبات كبرى شركات صناعة الأسلحة وعدد من رجال الأعمال الأتراك. وتتنوع هذه العقوبات بين المتوسطة والشديدة وقد تستهدف أشخاصا أو

وقال أردوغان في حديث للصحافيين في إسطنبول، إن بعض "دول الاتحاد الأوروبي التي تملك منطقتنا سلبيات أبدا نهجا إيجابيا وأحببت هذه اللعبة". وأضاف "هناك توقع الآن المناقشة أي إجراءات في قمة مارس للاتحاد الأوروبي. اسمحو لي بأن أوضح ذلك، لا يمكن أن ينتج أي شيء عن هذا الاجتماع.

لكن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، التي يشير إليها أردوغان في معرض حديثه عن الدول التي تمتلك منطقتنا سلبيات، لم تستبعد تمديد وقف تصدير الأسلحة الألمانية إلى تركيا. كما أشارت إلى ضرورة انتظار تقرير من مسؤول الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بشأن توسيع محتمل لعقوبات الاتحاد الأوروبي. ويرى مراقبون أن أنقرة تستفيد من حالة الارتباك التي يعيشها القرار الأوروبي، إذ وجدت في هذا الارتباك فرصة لتستمر في التحدي والتحرك منفردة بالرغم من ضوابط عضوية الناتو. وتحت عنوان "تركيا هي الصداق الرئيسي الآخر لأوروبا"، قال الكاتب ديفيد غاردنر في صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إن "تركيا شريك صعب؛ فهي عضو في الناتو، لكنها تستعري

أنقرة - أرسلت أوروبا والولايات المتحدة بشكل متزامن رسالة إلى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مفادها أنهما لا تقبلان سياسة الأمر الواقع التي تريد تركيا فرضها داخل حلف الناتو من خلال شراء منظومة صواريخ روسية تتعارض مع سياسة الحلف من ناحية أولى، ومن خلال التخلي عن الغاز شرق المتوسط في مياه لا تعود ملكيتها إلى بلاده من ناحية ثانية.

واتفق زعماء الاتحاد الأوروبي على إعداد عقوبات محدودة ضد شخصيات تركية جراء نزاع مع اليونان وقبرص على التخلي عن الطاقة، وتأجيل أي خطوات أكثر صرامة حتى مارس المقبل. واحجم قادة الاتحاد الأوروبي عن تنفيذ التهديد الذي صدر في أكتوبر بالنظر في اتخاذ تدابير اقتصادية أوسع، ووافقوا بدلا من ذلك على بيان قمة يهدد الطريق لمعاينة الأفراد المتهمين بالتخطيط أو المشاركة في ما يقول الكتلت الأوروبية إنه تنقيب غير مصرح به قبالة قبرص.

ولم تذهب هذه الخطوات إلى الحد الذي كانت تريده اليونان، حيث عبر مبعوثوها عن خيبة أمل أتبنا من تردد الاتحاد الأوروبي في استهداف الاقتصاد التركي بسبب الصراع على النفط والغاز، إذ دفعت ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا باتجاه منح الدبلوماسية المزيد من الوقت. وسعت فرنسا، الغاضبة من السياسة الخارجية التركية في سوريا وليبيا، إلى دفع الاتحاد الأوروبي للنظر في فرض عقوبات على قطاعات من الاقتصاد التركي، لكن ذلك لم يحظ بدعم واسع.

ورغم محدودية الإجراءات رحب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الجمعة، بإظهار الاتحاد الأوروبي "الحزم" تجاه تركيا. وقال "اعطينا فرصة لتركيا" في أكتوبر، لكننا "لاحفظنا بالإجماع أن تركيا واصلت أنشطتها الاستفزازية".

وفيما وصفت وزارة الخارجية التركية القرار الأوروبي بأنه "غير قانوني"، سعى أردوغان للتقليل من فاعلية هذا القرار مراهضا على حدوث انقسام داخل الصف الأوروبي بشأن تلك العقوبات.



ديفيد غاردنر  
تركيا شريك صعب؛  
فهي عضو في الناتو،  
وتستعري أنظمة روسية

## اعتراف واشنطن بمغربية الصحراء يضع البوليساريو والجزائر في مأزق

فرنسا تعتبر خطة الحكم الذاتي المغربية أساسا لمبادرات جادة وذات مصداقية

وتحولت المخيمات في السنوات الأخيرة إلى نقطة مرور للتهريب والإرهاب، وهو ما بات يهدد أمن الجزائر مثلما يهدد أمن دول جنوب الصحراء. وشدد محمد بون، الأكاديمي المغربي، في تصريح لـ"العرب"، على أن قرار واشنطن يضع البوليساريو والجزائر في عزلة دولية، بعد تغير المواقف عربيا ودوليا إزاء قضية الصحراء، وسيرامك المغرب المزيد من الانتصارات.

الانفصالية التي تعيش عناصرها في بذخ على عكس مخيمات تندوف. في المقابل يعيش الجزائريون على وقع أزمة اجتماعية مع تراجع الإنفاق الحكومي على توفير الرفاه الذي تعودوا عليه، لكن السلطات تستمر في الإنفاق على البوليساريو. ويشير مراقبون إلى أن مخيمات تندوف صارت قضية بلا بداية أو نهاية بالنسبة إلى الجزائر، فلا هي قادرة على الاستمرار في الإنفاق على سكان المخيمات وتوفير الضروريات مثل المواد الغذائية والخدمات الصحية، ولا هي قادرة على وقف احتجاجهم رهينة لشعارات الجبهة الانفصالية.

من جنوب أفريقيا الذي رفض محاولات سحب الملف من الأمم المتحدة وإعادةه إلى الاتحاد الأفريقي. ويقول مراقبون إن الدعم الأميركي لموقف المغرب كشف حجم الورطة في الجزائر، فملف البوليساريو سيتحول إلى ورقة ضغط داخلي؛ ذلك أنه ملف فساد كبير تترقب منه دوائر متنفذة في البلاد وفي الحركة

ما قد يسرع دائرة الاعتراف بمغربية الصحراء لتشمل دولا أخرى ذات وزن دولي. وفيما باتت مقاربة الحل المغربي هي الأكثر مقبولة دوليا، بعد فتح سلسلة من النقضات في الأقاليم الجنوبية، ستجد جبهة البوليساريو الانفصالية نفسها في مأزق أكبر خاصة مع التأثير الكبير الذي سيحدثه الاعتراف الأميركي في الدعم الجزائري. وفقدت الجزائر تأثيرها داخل الاتحاد الأفريقي بسبب قضية الصحراء بعد أن نجح المغرب في حشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، وكانت آخر الضربات التي تلقاها الموقف الجزائري

الحكم الذاتي المغربية أساسا لمبادرات جادة وذات مصداقية". ومن شأن الموقف الفرنسي القوي أن يربك البوليساريو التي باتت في وضع صعب على ضوء التغييرات في المواقع الدولية الداعمة للمغرب. وقالت مصادر سياسية لـ"العرب" إن قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بمغربية الصحراء ينسف كافة السيناريوهات في الجزائر بخصوص أي فرصة لإنشاء دولة البوليساريو في الجنوب.

وأشارت إلى أن القرار الأميركي ينقل حل القضية من بعده الإقليمي البعيد عن ضوء هذه الرؤية، تعتبر فرنسا خطة



أنيس فون دير مول  
فرنسا تؤيد حلا عادلا  
ودائما متوافقا مع  
قرارات مجلس الأمن

في العمق  
واشنطن تغادر منطقة الحياض السليبي  
في قضية الصحراء المغربية